

حكايكا

«الأكاديميون»

الجدد وسرقة «الدولة»

سامر علي ضاحي

يشهد العدو قبل الصديق بأن سورية نجحت في النصف الثاني من القرن العشرين ببناء مؤسسات وهيكل حكومية مكنتها من أن تكون رائدة على المستوى التنظيمي «كدولة» بالمعنى الاصطلاحي المفهوم، وحافظت خلال العقود الأخرين وسنوات الأزمة على هذا البناء، ومن هنا كان لا بد لها من أن تواجه محاولات لإفراغ مؤسساتها من معناها الحقيقي، ولعل هذا كان أحد أسباب الحرب على سورية، ولكن ما نحن فاعلون؟ خلال سنوات الحرب، شهد المجتمع السوري اندفاعاً في عمل منظمات ومؤسسات دولية أو أممية أو مرتبطة بمنظمات خارجية أو حتى غير معروفة الانتماء، وأصبحت على نفسها صفة «التمتوية» وهو ما كان كافياً للوصول إلى نتيجة مفادها أن ثمة محاولة لإفراغ مؤسسات الدولة من معناها أو سرقة هذا

ولتنجح هذه المنظمات في محاولتها كان لا بد لها من إعداد ما يمكن تسميته «الأكاديميين الجدد» فبعد فضيحة شهادات الدكتوراه الزوررة التي كسست بعض من استطاعوا الوصول إلى مناصب مهمة، بانتظار افتضاح أمر البقية، نشط اليوم «البقية» في حملتي الشهادات الزوررة والمشتراة من الخارج بعدما فشلوا بمعلاتهم المتدنية في الثانوية العامة في طرق أبواب صروحنا الجامعية، واستغلوا قدراتهم الإعلامية والتسويقية، وما انزلت إليه جامعاتنا من ترتيب متأخر على سلم الجامعات العالمية، وما وصلت إليه مدارسنا من غياب المحتوى التعليمي واستمرارها في التعليم التقليدي رغم كل محاولات النهوض بواقع التربية والتعليم في سورية.

ولأسف، فإن مثل هذا النشاط وبسبب عوائده المادية المرتفعة، استطاع جذب حتى الخبراء ذوي التأهيل والاختصاص المناسبين، ليعملوا تحت رعاية أو بالشاركة مع «الأكاديميين الجدد»، واستغلال خبرة هؤلاء في اللعبة الأهم وهي التركيز على استهداف عنصر الشباب في المجتمع، ممن لم تستطع دأش وشقيقاتها سحبهم للجهاد بالسلاح في صفوفها، فباتوا مجاهدين فكريا في صفوف محاربي «الدولة» دون أن يعلموا، ولأسف لا تزال المراجعات الوزارية المختصة عاجزة عن ضبط هذا الفعل وأدواتها قاصرة في معالجته، إذا ما غفلنا عن عدم الترابط الموضوعي الواجب بين الوزارات، فما تكافحه وزارة ما لتلقفه وزارة أخرى.

ولكن ما تكشف أن أداء مشروعات «الأكاديميين الجدد» لم يكن تنموياً بقدر ما كان داما، يستهدف «الدولة» فنرى اليوم عشرات الاختصاصات القديمة أو الناشئة في المجتمع يمكن لأي فرد ببساطة الحصول على شهادات خبرة فيها، باتباع دورات لا تتعدى أيامها مشرة، دون أن يكون متحصلاً على أي أساس أكاديمي متعلق بالموضوع، على حين تكلف شهادات مماثلة سنوات من العمل الجامعي والدرسي.

الأكثر خطورة أن تسويق مشروعات «الأكاديميين الجدد» يضع شرعية مؤسساتنا التعليمية والجامعية على المحك، قبل أن يفقدنا مضمونها ومهامها، في مجتمع بات خاضعاً لقوانين العولة.

ما دامت الحرب تضع أوزارها، ونتجه إلى الإعمار، فليس من المقبول أن نرى بلدنا يعاد إعمارها، بشرأ وحجراً، من «الأكاديميين الجدد»، وليس من المنطق أن نستك على الهجرة الكبيرة التي تشهدها مدارسنا إلى المراسن الخاصة، ولا أن نستكن لتراجع جامعاتنا، فالיום نحن بحاجة إلى وقفة موضوعية لمكافحة هؤلاء وتعريفهم وفرض المزيد من الرقابة عليهم، كي نحافظ على ما بناه أسلافنا ودافعنا عنه خلال الحرب وهما الوطن و«الدولة».

خلال أيام افتتاح مجمع نوى بعدما تبرع الأهالي بالمبنى .. ومقترح مشروع مرسوم لإحداث آخر في بصرى

المحمد: ١٥ ضعفاً ازدادت الشكاوى في عدلية درعا ومعظمها جرائم قتل



معظم قضاة درعا تعرضوا للخطف وأربعة قضاة فقط هاجروا

شريعاً وآخر للصلح الجزائي، وأشار المحمد إلى أنه تم حرق قصور العدل والأضابير في المحافظة وبالتالي فإنه لا يوجد حالياً أرقام عن عدد الأضابير التي فقدت، مؤكداً أن معظم المسلحين كان عليهم أحكام جنائية بجرائم مختلفة مثل المخدرات والقتل وغيرها، مضيفاً: من هذا المنطلق أقدموا على حرق الأضابير لكيلا تكون دليلاً عليهم.

وأكد المحمد أن ٤٣ قاضياً حالياً في المحافظة وأن هذا العدد يكفي وحينما يتم ازدياد عدد الدعاوى فإنه بكل تأكيد أن وزير العدل لن يتوانى في ندب أي قاض حينما يتم طلب ذلك وخصوصاً أنه متجاوب مع المحامين العامين لاستئناف العمل القضائي في سورية، مشيراً إلى أن معظم قضاة درعا تعرضوا للخطف في السنوات السابقة إلى أنهم عادوا حالياً إلى العمل.

وأكد المحمد أن عدداً قليلاً من قضاة درعا لا يتجاوز ٤ قضاة سافروا خارج البلاد ولم يعودوا بعدما حصلوا على إجازة إلا أن إجازتهم انتهت ولم يلتحقوا، معتبراً أن القضاة لن يقبلوا أن يخرجوا عن القضاء السوري.

وأضاف المحمد: لن نألو جهداً ليصل كل مواطن إلى حقه وجرائم القتل التي ارتكبت بحق الأشخاص سنعالجها مرتكبوها جزاءهم العادل وفق ما نص عليه القانون وخصوصاً أنها من أخطر الجرائم التي ارتكبت في ظل الأزمة.

وأضاف المحمد: افتتحنا محكمتي صلح المسفرة وداعل وخلال أيام سنفتتح محكمة الصلح في خربة غزالة بينما يتم رجوع المواطنين، كاشفاً أنه تم رفع مقترح إلى وزير العدل لرفع مشروع مرسوم يتضمن إحداث محكمة استئناف في نوى ومجمع قضائي في

التمويل يعوق تنفيذ المناطق الصناعية في حماة

إتمام البنى التحتية يحتاج ٤٠٠ مليون ليرة

توزيع إيجاري، وهناك منطقة حرفية مستمرة بشكل عشوائي بمساحة ٣ هكتارات على أراضي أملاك عامة ولم تتلق مديرية المناطق الصناعية والحرفية حتى الآن نتيجة الدراسات لبنية التحتية من استملاكها لعدم توافر السيولة اللازمة لذلك وتمت مخاطبة مجلس المدينة لدراسة إمكانية استملاك شرائح ملاصقة للمنطقة القائمة والموضوع قيد الدراسة وذلك لصعوبة تأمين كامل المبلغ المطلوب للاستملاك والمقدر بأكثر من مليار ليرة سورية. والمنطقة الصناعية في السقيلية تقع في الجهة الجنوبية الشرقية من المدينة وتبلغ مساحتها ١٨ هكتاراً ولها مخطط تفصيلي مدروس من شركة الدراسات والاستشارات الفنية في المنطقة الوسطى تضم ١٨٥ مقسماً، ولم يتم البدء بها حتى الآن وهي قيد الاستملاك وتعد منطقة

وأوضح دفاق أن هناك منطقة صناعية ملحوظة على المخطط التنظيمي بمساحة ٣٥ هكتاراً معظمها أملاك خاصة ويتم استملاك ٢٣ هكتاراً منها وبق قيمة معظم بدلات الاستملاك البالغة ١٧٢ مليون ل.س، وحالياً يجري العمل على استكمال دراسة أضابير البنية التحتية بالتنسيق مع الجهات المعنية وذلك للبدء بإنجازها. وفي بلدة كرفيهم يقع مشروع المنطقة الصناعية شمال شرق البلدة بعدد مقاسم ٧٠٨، وتم دفع كامل بدلات الاستملاك وقيمته ٢٥ مليون ل.س، ولها مخطط تفصيلي مصدق وتم البدء بتنفيذ جزء من هذه المنطقة بمساحة ٢,٢ هكتار تتضمن ٢٧٨ مقسماً ليصار إلى تخصيصها بعدة حرف ومهن.

ومشروع المنطقة الصناعية في سلمية يقع شرقي المدينة بمساحة ٩٠ هكتاراً منها ١٥,٤ هكتاراً تمثل المنطقة الصناعية القائمة ويجري العمل

وسلمية ومصياف وكرفيهم، وتتفاوت نسب إنجازها وفقاً للأعمال المنفذة فيها من تجهيز بنى تحتية ومرافق خدمية رديفة لها لتكون مؤهلة لإحضان واستيعاب مختلف الصناعات والحرف. وقال دفاق: موقع المنطقة الصناعية في حماة يحظى بعدة مزايا تجعله مؤهلاً لدفع عجلة التطوير الاقتصادي، منها إمكانية التوسع شرقاً وتضاريسه مستوية وهو قريب من شبكة الطرق المركزية حمص وحماة وسلمية، مشيراً إلى أن مساحة المنطقة الحالية ٧ هكتارات ومستلمة عام ١٩٧٤، بعدد مقاسم ومخازن ١٢٨٦.

وأضاف: إن التوسع الأول للمنطقة الصناعية يستوعب ٢٦٠٠ صناعي وحرفي، وهو مستمك في العام ١٩٩٩ بمساحة ٢٥٥ هكتاراً شمال شرق المنطقة الصناعية القائمة وتم إنهاء معظم أعمال المرحلة الأولى بمساحة ٥٥ هكتاراً من بنى تحتية.

حماة- محمد أحمد خبازي

بين مدير المناطق الصناعية والحرفية في حماة صفوان دفاق أن أبرز معوقات تنفيذ توسع المنطقة الصناعية في حماة، قصور التمويل اللازم لإتمام البنى التحتية فيها التي تحتاج إلى ٤٠٠ مليون ليرة لتنفيذ سور حول التوسع الأول، إضافة إلى تأخر الصناعيين والحرفيين في بدء استنفاد مقاسمهم التي تم تخصيصها لها لكونها كانت لفترة قريبة تعد مناطق ساخنة، واختلاف الأوضاع الآن يستدعي اعتماد خطة لدعم وبدء استثمار وتشغيل هذه المقاسم، وكذلك غياب أي دراسة واعية للنفق المروري الذي من المفترض أن يربط المنطقة الصناعية بالتوسع الأول مع تعديل الصفة التنظيمية لبعض المقاسم في التوسع الأول حسب الحاجة الفعلية. مشيراً إلى أنه في المحافظة حالياً ٥ مشاريع مناطق صناعية هي حماة والسقيلية

معظم الأحياء المأهولة في دير الزور وصلت إليها كهرباء والبدء بالمطالبة لتسديد الذمم السابقة

لطفي: لا نستطيع العمل في المنطقة قبل تسليمها لأصحابها

بالساد. بدوره قال مدير نقل الطاقة محمد عليوي: إن ورشات النقل انتهت من تركيب المحولة الثانية في محطة الإذاعة باستطاعة ٣٠ ميغا واطاً ما سيساعد على إيصال التيار إلى الخط الغربي للريف موضحاً أن العمل باتجاه الريف الشرقي جارٍ عبر تجهيز الكشوفات موضحاً أن حجم الأعمال لا يستطيع أن تقوم به ورشات نقل الطاقة مما يتطلب إنشاء مجال للخوض في تفاصيلها الآن.

هذا الخلل أشار إليه رئيس الجمهورية خلال ترؤسه اجتماع المجلس الأعلى للإدارة المحلية في الثامن عشر من نيسان ٢٠١٢ ووجه بالعمل على معالجته من قبل المجلس الأعلى الذي تم تشكيله بمرسوم بناء على قانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم ١٠٧ تاريخ ٢٨/٨/٢٠١١ والذي يرأسه رئيس مجلس الوزراء.

اليوم ومع قرب دخول مرحلة جديدة من عمل الإدارة المحلية بعد إجراء الانتخابات يبرز السؤال عن أهم مقترحات الختصين والمهتمين لإزالة معالجه هذا الخلل وبما يؤدي إلى تطوير عمل المجالس المحلية لصلحة الوطن والمواطن.

إضافة إلى التصعبات الكثيرة في هيكلية الحظائر بسبب التضاريس القائمة عليها، كما أشار إلى معاناة المؤسسة من انقطاع التيار الكهربائي خلال الفترات السابقة. وأضاف مدير الدواجن: إن المنشأة بحاجة إلى سيارات لتأمين ونقل الاستخدمات بين القسمين (فديو- جريمقية)، ونقل المنتجات إلى مراكز التجميعات في المحافظات (طرطوس، حمص، حماة)، وذلك للاهتلاك وعدم إمكانية الإصلاح والصيانة للآليات القديمة، مع ضرورة العمل على تحديث الحظائر والأبنية والتجهيزات المتهاكلة لرفع إنتاجية العمل في المؤسسة بشكل عام.

من خلال تنشيط التدريب المستمر، إضافة إلى ضرورة رصد مقافات تشجيعية وحوافز للعاملين، مشيراً إلى أن عدد العاملين في المنشأة ١١٣ عاملاً وعاملة، إضافة إلى ٣ عمال مؤقتين، منوهاً بتعيين عدد من العمال بصفة دائمة في المؤسسة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨، ومنهم ٦ عمال من الفئة الثانية وعمال من الفئة الثالثة و٥ عمال من الفئة الرابعة.

إيصال التيار الكهربائي باتجاه الخط الغربي للمجمعات الفلاحية ومحطات المياه مبيئاً أن العمل باتجاه الخط الشرقي متوقف بسبب أن جميع محطات التحويل إما مدمرة وإما بحاجة إلى إصلاح مثل محطة تحويل الميادين والدوير والجلاء.

وكشف لطفي عن البدء بمطالبة المشتركين في الأحياء المأهولة في المدينة بتسديد ذممهم المالية عن الفترة ما قبل الدورة الثانية لعام ٢٠١٢ مؤكداً أن الآلية التي ستبني في حال عدم السداد هي قطع التيار عن غير المترشحين

تركيب أول مركز تحويل داخلها.

وكشف لطفي أنه حتى الآن لم يتم تركيب مراكز تحويل أو عدادات في المنطقة الصناعية في دير الزور معيداً السبب في عدم تسليم الصناعيين محالهم ومن ثم لا تزال المنطقة على حالها وأن المنطقة لم يسمح للصناعيين بالدخول إليها مؤكداً استعداد الشركة لإيصال التيار الكهربائي وتركيب مركز تحويل وعدادات إذا طلب أصحابها ذلك مبيئاً إيصال التيار إلى حي الطحطوح الملاصق للمنطقة. وأوضح لطفي أن الشركة تعمل حالياً على

عبد المتعم مسعود

قال مدير شركة كهرباء دير الزور خالد لطفي: إن الكهرباء وصلت إلى معظم المناطق المأهولة في الأحياء المأهولة الحديثة دير الزور مؤكداً الانتهاء من إيصال التيار إلى أحياء الجورة والقصور والموظفين والطحطوح وهرابيش وغيرها من الأحياء المأهولة في المدينة، إضافة إلى إيصال التيار إلى جميع الدوائر الحكومية العاملة في المدينة مبيئاً أن العمل حالياً يجري على إيصال التيار الكهربائي لقرية الجفرة وتم

مقترحات لإزالة الخط القائم بين «المحلي» و«المركزي»

مختصون: حصانة للأعضاء المنتخبين وتوسيع صلاحيات المجالس المحلية

يجب توسيع الصلاحيات المحلية على مبدأ (أهل مكة أدرى بشعابها) وإعادة النظر بقانون الإدارة المحلية لجهة تعزيز صلاحيات مجلس المحافظة وإعطائه دوراً فاعلاً وإشراكه في تقييم الحياة الإدارية والتربوية وكل مفاصل العمل في المحافظة واعتبار كل قرار محلي يحتاج إلى موافقة مركزية نافذة في حال تأخرت الإجابة عليه خلال فترة زمنية محددة، وتفويض السادة المحافظين من السادة الوزراء بمعظم بل بكل الصلاحيات وبما لا يتعارض مع القانون وتصدير القرارات محلياً في المحافظة على المركزية في القضايا الاستراتيجية التي تخدم الدولة ككل.

اللامركزية الإدارية

أما رئيس مجلس بلدية محمود عليان فيجيب بالقول: لدي مقترحات المقترح الأول: تطبيق خطة اللامركزية الإدارية الواردة ضمن قانون الإدارة المحلية ونقل بعض أو كل اختصاصات الوزارات إلى الوحدات الإدارية واقترح التشريعات والأنظمة اللازمة وذلك خلال خمس سنوات من تاريخ صدور القانون ويجوز تمديده مرة واحدة.

المقترح الثاني: تعديل عدد من القوانين بما ينسجم مع قانون الإدارة المحلية بما يعطي صلاحيات أكبر للمجالس المحلية ويخفف من السلطة المركزية على سبيل المثال لا الحصر قانون التنظيم العمراني رقم ١٩٨٢ وتعديلاته وقانون الاستملاك والبلدغ الخ.

أسين سر مجلس مدينة بانياس معن عبد الله إبراهيم سابقاً قال: في ضوء التجارب إن لم تتوافق رؤى المجلس المحلي أو رئيسه أو أعضاء المكتب التنفيذي مع الجهات الوصائية أو تضاربت المصالح معها –وأغلب الخلافات أو التضارب يعود لأسباب خاصة وليست عامة– هنا يحصل الإغفاء أو حل المجلس ويتم باقتراح من أحد الأفراد في الجهة الوصائية الأعلى وليس كمؤسسة.. وهنا المشكلة لذلك يجب تعديل بعض بنود قانون الإدارة المحلية الناقد لصالح إعطاء الحصانة الحقيقية للمجلس المنتخب وأن يكون تقييم عمله من مؤسسات وليس أفراداً وأن يتم تفعيل حجب الثقة وإنهاء العضوية ضمن المجلس وفق الإطار القانوني من خلال موافقة الأكثرية المطلقة لعدد الأعضاء النصف ١+ وليس وفق ما هو قائم بثلثي الأعضاء.

طرطوس- الوطن

الخطل القائم في بلدنا بين (المحلي) و(المركزي) ترك وبتروك انعكاسات سلبية كثيرة على المواطنين وأخر حل الكثير من مشكلاتهم وقضاياهم وأضاع بعضها لدى السلطات المحلية أو المركزية وكانت له تداعيات سبئية على (تجريبية) الإدارة المحلية لا مجال للخوض في تفاصيلها الآن.

هذا الخلل أشار إليه رئيس الجمهورية خلال ترؤسه اجتماع المجلس الأعلى للإدارة المحلية في الثامن عشر من نيسان ٢٠١٢ ووجه بالعمل على معالجته من قبل المجلس الأعلى الذي تم تشكيله بمرسوم بناء على قانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم ١٠٧ تاريخ ٢٨/٨/٢٠١١ والذي يرأسه رئيس مجلس الوزراء.

اليوم ومع قرب دخول مرحلة جديدة من عمل الإدارة المحلية بعد إجراء الانتخابات يبرز السؤال عن أهم مقترحات الختصين والمهتمين لإزالة معالجه هذا الخلل وبما يؤدي إلى تطوير عمل المجالس المحلية لصلحة الوطن والمواطن.

تخل عن الدور

ورداً على السؤال يقول عضو مجلس محافظة طرطوس زين الدين يوسف والذي له باع طويل في الإدارة المحلية:

في العمل الوظيفي هناك مفاهيم مثل صلاحية أو اختصاص... وعدم تفهم أعضاء المجالس والمكاتب التنفيذية لدورهم يجعلهم يصدرن بعض الأعمال التي هي من اختصاصهم إلى المركز وهنا ندخل دائرة الماطلات والروتين حسب مصالح بعض المفاصل مركزياً ومحلياً.. كما تتخلى بعض المكاتب عن دورها وواجبها بحجة التقنيش وبعض المكاتب تنقص مراسلة الهيئة لإشارة الأمر لدى بعض الموظفين في الهيكل الإداري والفني ويتم تكليف بعض هؤلاء لتلبية هفوات رؤساء المكاتب التنفيذية وباعتبار الكفاءة والخبرة والجرأة والنزاهة ليست المعيار سبئقي تراوح بالمكان مع إمكانية التراجع للخلف.

تعزيز صلاحيات المجالس

ببدره عضو مكتب تنفيذي سابق أحمد سليمان يقول: